أزمة اللاجئين في أوروبا:
بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة

د. هشام داوود الغنجة، و د. أمال خالي– جامعة الجزائر 3.

ملخص المداخلة

شهدت دول الاتحاد الأوروبي عامي 2014 و2015 خصوصًا تدفقًا لعدد معتبر من اللاجئين القادمين من مختلف المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، ما جعل دول الاتحاد تواجه تحديًا متمثلاً في كيفية تسيير أزمة اللاجئين غير المسبوقة، حيث حاولت التوفيق بين اتجاهين أساسيين: الأول يتمثل في مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوجهات النخب الحاكمة في مختلف دول الاتحاد، أما الثاني فيتجلى في الضغوطات التي تتلقاها الحكومات الأوروبية من البيئة الداخلية التي تركز على البعد الإنساني في تعاطيها مع الأزمة.

بناءً على ما سبق، نحاول من خلال الدراسة معالجة أزمة اللاجئين في أوروبا، بتبني منهج جدلي يسعى إلى إبراز التضارب والتباين بين مواقف الحكومات الأوروبية من الأزمة، أي لمَ رفضت دولٌ من الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة إنسانية للتعامل مع الأزمة، في حين رضخت دول أخرى كألمانيا وبريطانيا لضغوطات المجتمع المدني المركزة على بعد حقوق الإنسان في التعاطي مع اللاجئين، وخاصة لضغوطات أصحاب المصالح الاقتصادية في هذه الدول الساعين للاستفادة من تدفق اللاجئين على دولهم؟

وذلك بالاعتماد على الخطة الآتية:

- المحور الأول: الدافع الاقتصادي لتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة.
- المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية في أنسنة الأزمة.
- المحور الثالث: دراسة مقارنة لسياستي ألمانيا وفرنسا تجاه اللاجئين السوريين.

المحور الأول: الدافع الاقتصادي لتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة.

1- تشخيص كمي لأزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي:

حسب الإحصائيات المقدّمة من قبل المفوضية العليا الأممية لشؤون اللاجئين، لسنة 2015، فإنّ عدد اللاجئين الموجودين خارج دولهم الأصلية عبر العالم هو 14.4 مليون لاجئ. ويأتي اللاجئون السوريون في المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد اللاجئين، بحوالي 3.88 مليون لاجئ.[1]

ونشير في هذا الصّدد أنّ أغلب اللاجئين في العالم هم من الشباب والأطفال، كما يوضحه الشكل الآتي:

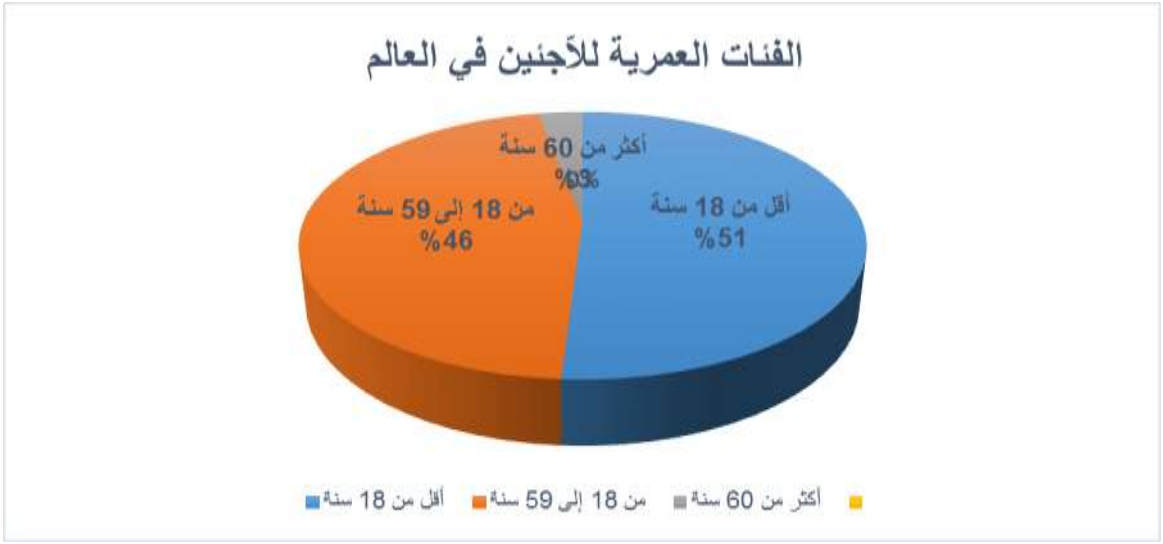

يقدر عدد اللاجئين الإجمالي على مستوى أوروبا (من طالبي اللجوء أو غيرهم من الحالات) بـ3107579 في عام 2014،[2] أما عدد طالبي اللجوء الرسمي في الاتحاد

[1] **Global Trends**, **Forced displacements in 2014**, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Geneva: 2015. pp. 2, 3.

[2] Ibid. p. 47.

الأوروبي فقد شهد ارتفاعًا ملحوظًا منذ سنة 2013، نتيجةً لتعثّر عمليات التحوّل الديمقراطي في دول "الرّبيع العربي" خاصة، أين فرّ عددٌ كبيرٌ من اللاجئين من هذه الدوّل نحو الدول المتقدّمة أساسًا، ومنها دول الاتحاد الأوروبي.[3]

ويوضح الجدول الآتي ارتفاع عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي:

السنة	عدد طالبي اللجوء
2006	حوالي 200000
2013	431000
2014	627000
2015	1.3 مليون

Asylum statistics, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics *Data extracted on 2 March 2016.*

وتحتلّ ألمانيا صدارة دول الاتحاد الأوروبي كأكثر دولة استقبالاً لطلبات اللجوء، في الجدول الآتي نوضّح دول الاتحاد الأوروبي العشر الأكثر استقبالاً للاجئين عام 2014، مقارنةً بالعام الذي قبله:[4]

الدولة	عدد اللاجئين عام 2014	عدد اللاجئين عام 2013
دول الاتحاد الأوروبي كلها	627,780	432,055
ألمانيا	202,815	126,995

[3] **Asylum statistics**, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics *Data extracted on 2 March 2016.*

[4] **The 2015 refugee crisis through statistics**, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 15.

السويد	81,325	54,365
إيطاليا	64,625	26,620
فرنسا	64,310	66,265
المجر	42,775	18,900
المملكة المتحدة	33,010	30,820
النمسا	28,065	17,520
هولندا	24,535	13,095
بلجيكا	22,850	21,215
الدانمارك	14,715	7,230

The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 15.

أما عن جنسيات طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، فقد احتل السوريون المرتبة الأولى من حيث طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي عام 2014، ويوضح الجدول الآتي الدول الخمس الأولى الأصلية لطالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي عام 2014:[5]

الدولة	عدد طلبات اللجوء عام 2014
سوريا	122,790
أفغانستان	41,305
كوسوفو	37,875
إريتريا	36,990
صربيا	30,810

[5] Ibid. p. 17.

The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 17.

2- الآثار الاقتصادية "السلبية" لتدفّق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي:

بعد استعراضنا في النقطة الأولى من هذا المحور لأزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي وفق مقاربة كمية، نحاول في هذه النقطة إبراز أكبر المشكلات الاقتصادية التي قد تنشأ عن استقبال عدد معتبر من اللاجئين، والتي دفعت دولاً عديدة من الاتحاد الأوروبي كالمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك إلى إبداء نوع من الرفض لاستقبال حصّة معيّنة من اللاجئين القادمين من سوريا خاصةً.

تُعتبر أكبر الآثار السلبية المرتقبة لتدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي آثارًا متوقعة الحدوث على المديين القصير والمتوسّط خصوصًا، ومن أبرز هذه الآثار نذكر ما يلي:

-ضرورة زيادة الدّول للنفقات العامّة الموجهة نحو مساعدة هؤلاء اللاجئين، خاصة في ما يتعلق، بالمأكل، المسكن، الصحة، والتعليم، لذلك قامت دولة ألمانيا مثلاً بإقرار زيادة قدرها 0.5% من الناتج المحلي الخام عامي 2016 و2017، خاصةٌ أساسًا بالنفقات المترتبة عن التكفل باللاجئين.[6] هذا ما قد يخلق مشكلات اقتصادية خاصة بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية الأقل قوة، والتي تواجه أصلاً مشكلاتٍ اقتصادية داخلية تجبرها على ترشيد النفقات العمومية.

حيث سجلت الدول الرافضة لنظام حصص اللاجئين عجزًا في ميزانها التجاري عام 2015، كما يوضحه الجدول الآتي الذي نقارن فيه بين دولتي سلوفاكيا والمجر من جهة، وألمانيا من جهة أخرى:

[6] How will the refugee surge affect theEuropean economy? **Migration Policy Debates**, OECD, n° 8, November 2015. p. 1.

الدولة	النفقات (بالمليار دولار)	الإيرادات (بالمليار دولار)	نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري
ألمانيا	1484	1515	فائض 0.9%
المجر	64	61	-2.6%
سلوفاكيا	35	32	-3.5%

The world factbook, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

يبيّن الجدول السابق أنّ دولة ألمانيا لا تعاني عجزا في ميزانها التجاري عكس دولتي المجر وسلوفاكيا، لذلك يصعب على هاتين الدولتين وغيرهما من الدول الرافضة لاستقبال عدد كبير من اللاجئين أن تزيد من نفقاتها لتغطي حاجيات اللاجئين الأساسية.

يُضاف إلى ذلك أنّ دولة المجر مثلاً التي تعتبر نقطة عبور كبرى للاجئين وليس دولةً مستقبلة للاجئين؛ قد اضطرّت إلى الإعلان عن زيادة قدرها 0.1% من الناتج المحلي الخام عام 2015 من أجل تغطية الحاجيات الأساسية قصيرة المدى المطلوبة للاجئين، كالإطعام والإيواء المؤقّت وغير ذلك من الحاجيات.[7]

- من ناحيةٍ أخرى قد لا تسمح كذلك وضعية سوق العمل في بعض الدول الأوروبية بحدوث تشغيل سريع لهؤلاء اللاجئين: ففي حالة وجود تشغيل محلي عالي للعمالة المحلية فإنّ اللاجئين قد لا يجدون عملاً لسنوات طويلة بهذه الدّول، أو قد يعملون مقابل أجور زهيدة، ما قد يرجّح تفضيل عدد كبير منهم لدولٍ تتمتع بوجود فرص عمل عالية ونسبة بطالة منخفضة، كألمانيا والسويد وغيرهما، عوض دول ترتفع بها حدّة

[7] Ibid. p. 2.

البطالة بشكل كبير وتقل فيها فرص العمل بسبب أزمات أو ضائقات اقتصادية داخلية عميقة.[8]

ويُعتبر هذا المعطى من أهم الأسباب التي دفعت دولاً مثل سلوفاكيا والمجر وغيرهما من دول أوروبا الشرقية خاصّةً إلى رفض تخصيص حصص للاّجئين لديها، لأنّ معدّل البطالة مرتفعٌ في هذه الدّول مقارنةً بدولة مثل ألمانيا، فمعدّل البطالة في المجر قُدّر بـ7.1% حسب إحصائيات وكالة الاستخبارات الأمريكية لعام 2015، أما في سلوفاكيا فيرتفع ليبلغ 10.9%، في حين لا يتجاوز 4.8% في ألمانيا، وهو معدّل جيد يضعها في المرتبة 15 عالميا من حيث معدّل البطالة المنخفض.[9] ويجعلها تسعى بدلاً من ذلك إلى استقبال عدد معتبر من اللاجئين من أجل إدماجهم في سوق العمل، لأنّ ألمانيا تعتبر من أكبر الاقتصاديات في العالم (رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم من حيث الناتج المحلي الخام بـ 3368 مليار دولار حسب إحصائيات البنك العالمي لعام 2014).[10]

جدول يوضح نسبة البطالة عام 2015 في كل من: ألمانيا، المجر، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك

الدولة	نسبة البطالة	الرتبة العالمية
ألمانيا	%4.8	15
جمهورية التشيك	%6.5	75
المجر	%7.1	83
سلوفاكيا	%10.9	121

[8]**The refugee surge in Europe**: **Economic challenges**, Shekhar AIYAR & Others, International Monetary Fund, January 2016. p. 16

[9]**The world factbook**, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

[10]**Gross Domestic Product 2014**, World bank, http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf

The world factbook, Central Intelligence Agency:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

3- الآثار الاقتصادية الإيجابية لأزمة اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي:

قد تمّ الإشارة في النقطة البحثية السابقة أنّ الآثار السلبية المتوقّعة لاستقبال دولة ما عددًا معتبرًا من اللاجئين لا يتعدّى المديين القصير والمتوسّط، فيما يحظى المدى البعيد بتوفّر إيجابيات كثيرة متوقّعة لصالح اقتصاديات الدول الأوروبية المستقبِلة للاّجئين، مع وجود إيجابيات أخرى متوقّعة على المديين القصير والمتوسّط كذلك، وقد صرّح الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتيThomas Piketty مؤلف كتاب: رأس المال في القرن الواحد والعشرين Capital in the 21st Century بأنّ أزمة اللاجئين تمثل فرصةً للاتحاد الأوروبي من أجل إعادة بعث اقتصاد القارّة.[11]

من أهمّ الإيجابيات المتوقّعة على المديين القصير والمتوسّط لتدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي؛ ما يمكن أن تسبّبه الزيادات في إجمالي النفقات الحكومية ونفقات الاتحاد الأوروبي من أجل تغطية حاجيات اللاجئين المتوقّعة على المديين القصير والمتوسّط، إذ وفق منطقٍ اقتصادي، وحسب دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2015: The OECD Economic Outlook 2015 فإنّ هذه النّفقات الإضافية من قبل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من المتوقّع أن تؤدي إلى ارتفاع لمؤشر إجمالي الطلب بحوالي 0.1 إلى 0.2% من إجمالي الناتج المحلّي الخام عامي 2016 و2017 على التوالي.[12]ذلك أنّ زيادة النفقات الحكومية والأوروبية على اللاجئين سوف تؤدّي إلى زيادة في استهلاك هؤلاء اللاجئين للسلع والخدمات المحلية، ومن ثمّ يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الكلي لدول الاتحاد الأوروبي.

[11]**Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas. European Parliament: European Parliamentary Research Service, December 2015. p. 2.

[12]How will the refugee surge affect theEuropean economy?op. cit. p. 2.

أما في ما يخص التأثيرات على سوق العمل على المديين القصير والمتوسط، فتختلف من دولةٍ إلى أخرى بناءً المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكلّ دولة، أي أنّ كل دولةٍ أوروبية بإمكانها استقبال اللاجئين وفق ما تتوفر عليه من مقدرات تمكّن من تحقيق إدماج سهل وسريع لهم في سوق العمل، هذا من ناحية؛ من ناحيةٍ أخرى وحسب دراسةٍ للجنة الاتحاد الأوروبي في خريف 2015 بعنوان: European Forecast فإنّ تدفّق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي من المتوقّع أن يؤدّي إلى دفع عجلة اقتصاد الاتحاد، لكنّ ذلك لا يتأتى إلى إذا كانت النسبة الأكبر من هؤلاء اللاجئين تتوفّر على مهاراتٍ كبيرة وتكوين عاليين، أو على الأقلّ الحد الأدنى من المهارات ومن التكوين،[13] من أجل تحقيق استفادة كبيرة من هذه المهارات والكفاءات لصالح دول الاتحاد الأوروبي، دون تحقيق خسائر كبيرة تتعلّق بالتكاليف الإضافية التي من الممكن أن تنتجها إعادة تكوين أو تأهيل أو تعليم هؤلاء اللاجئين.

من جهةٍ ثانية، فإنّ أغلب اللاجئين خاصة القادمين من مناطق الصراع الكبرى في العالم، كحالة اللاجئين السوريين؛ لا يستهدفون مناصب عمل مرموقة توفّر أجورًا كبيرة، بل عكس ذلك، أغلب هؤلاء اللاجئين يكون أقصى طموحهم في المراحل الأولى من إقامتهم بالدول المستقبلة هو الحصول على منصب عمل ولو بأجر زهيد، نظرًا للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي يمرّون بها كعائلات وكأفراد.

نقطةٌ أخرى لا تقل أهمية تتعلق بأنّ اللاجئين السوريين وغيرهم لا يتم إدماجهم في مناصب عمل يكون الطلب عليها مرتفعًا محليا، أي أنّ اللاجئين يتم إدماجهم إمّا في قطاعات تحظى بنفور من قبل اليد العاملة المحلية أصلاً كالبناء والأشغال العمومية، وبالتالي لا يجد اللاجئ العامل نفسه في منافسةٍ مع اليد العاملة المحلية، ولكن إذا تنافس فإنّه يتنافس مع اليد العاملة الأجنبية الموجودة في الدول المستقبلة، أي مع المهاجرين الذي يشتغلون في القطاعات الثانوية السابق ذكرها، فالفرضية القائلة بأنّ

[13] **Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas.op. cit. p. 2

تدفّق اللاجئين يمكن أن يساهم في رفع مستوى البطالة المحلية غير صحيحة، بل يعود السّبب الأساسي وراء حدوث مشاكل متوقّعة من هذا التدفق إلى فشل السياسات الحكومية في إدارة هذه الأزمة، بشكل لا يمكّن من استغلال هذه الطاقات القادمة من الخارج في قطاعات تشغيل محلية لا تحظى بشعبية كبيرة داخلياً.[14] وهذا ما يفسّر اتجاه عدد كبير من اللاجئين في بعض الدّول إلى القطاع الموازي غير الرسمي لعدم أو لبطء الإجراءات الحكومية المتخذة لإدماجهم في القطاعات الرّسمية للدول الأوروبية.

في هذا الصّدد، لا يمكن إغفال إحدى أكبر الأزمات التي تمرّ بها دول الاتحاد الأوروبي، وهي أزمة انخفاض النمو الديمغرافي المستمرة، ارتفاع نسبة الشيخوخة، وارتفاع معدّل عمر السكان، ففي عام 2013 بلغ معدّل الخصوبة لدول الاتحاد الأوروبي 1.5 طفل للمرأة الواحدة فقط.

أما في ما يخصّ عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وحسب معطيات اللجنة الأوروبية لعام 2015 التي تم نشرها في منشور: The Ageing report 2015 فسيشهد ارتفاعًا طفيفًا جدا من 507 مليون نسمة إلى 523 مليون بين عامي 2013 و2060. لكنّ المشكلة الأبرز تتجلى في القوة العاملة من إجمالي عدد السكان التي سينخفض عددها من 211 مليون عام 2013 إلى 202 مليون عام 2060، وهي نسبة منخفضة أصلا ستستمر في الانخفاض، ما يحتم على الاقتصاديات الأوروبية خاصة الكبيرة منها إدماج عدد كبير من المهاجرين واللاجئين من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع في هذه الدّول.[15] وعلى مكانتها كأكبر الاقتصاديات في العالم.

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في أنسنة الأزمة السورية.

[14]**Economic Impacts of Syrian Refugees**, Existing Research Review & Key Takeaways, International Rescue Committee. From www.rescue.org. pp. 2-4

[15]**Economic challenges and prospects of the refugee influx**,Cemal Karakas.op. cit. p. 4.

شكل اتساع دائرة الأزمة السورية بانتقالها من سوريا إلى دول الجوار ثم إلى مناطق أخرى ومن بينها الدول الأوروبية تحديا على مستويات عدة: أمنية، اقتصادية وإنسانية، اجتماعية، ورغم تباين المواقف السياسية للدول الأوروبية تجاه الوافدين، إلا أنّ أزمة اللاجئين وضعت المجتمع المدني الأوروبي أمام واجب تاريخي تجاه هؤلاء، وفي ما يلي، نحاول تحليل موقف وأثر المجتمع المدني في أوروبا على قضية اللاجئين، بوصفه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة. [16]

ساهم المجتمع المدني في أوروبا إلى حد بعيد في تعديل السياسات المنتهجة تجاه الأزمة السورية بشكل عام ومشكل اللاجئين كتجلي لها، وقد مثل حادث غرق الطفل السوري ايلان على الشواطئ التركية منعطفا للرأي العام الأوروبي تجاه الأزمة، إضافة إلى حادث وفاة 71 طالبا للجوء على متن شاحنة في الأراضي النمساوية، في 27 أوت 2015.

استثارت هذه الحوادث الرأي العام الأوروبي الذي خرج في مظاهرات عارمة في النمسا، معتبرا ما يحدث في حق اللاجئين كارثة وداعيا سلطات البلاد إلى التحرك لاحتوائها، وهو الموقف الذي اتخذته السلطات الألمانية تحت ضغط الصحافة الألمانية وجمعيات المجتمع المدني، ويبدو دور هذا الأخير أكثر وضوحا في الحالة الفرنسية، أين خرجت الأحزاب السياسية عن صمتها مطالبة الجهات الرسمية بتحمل المسؤولية تجاه اللاجئين استجابة لمطالب الرأي العام: حيث أثبت استطلاع لبعض القنوات الفرنسية أن 56% من المستجوبين يؤيدون استقبال اللاجئين عوض نسبة 46% المسجلة بداية شهر أوت 2015. [17]

---

[16] **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطة**. عبد الغفار، شكر، محمد مورو، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2003، ص: 176.

[17] **اللاجئون وأوروبا: أزمة القوانين وجبهة الرفض**. محمد، عيادي، على موقع :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15

أما عن العمل الميداني، فننوه بدور العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تضاف إلى الفواعل الدولية الرئيسة في التكفل باللاجئين وهي المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومن بينها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كعينة عن فواعل المجتمع الدولي نظرا للتمثيل المهم للمنظمة دوليا وفي الأوساط الأوروبية وكذا الواجب الأخلاقي والديني الواقع على عاتق المنظمة، إضافة إلى الالتزام القانوني المترتب عن اتفاقيتي جنيف التي تنبثق عنها المبادئ التي تقوم عليها المنظمة والمتمثلة في: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية.[18]

يتمثل الدور الذي تقوم به في الاهتمام بالشؤون الإنسانية ومن بينها قضية اللاجئين منذ تأسيسها سنة 1965، حيث تمثل الرابط بين جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية من جهة واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنشأة سنة 1863، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المؤسس سنة 1919، إضافة إلى تواجد الحركة المكثف من خلال الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المتواجدة بمائة وثمانية وثمانين دولة.

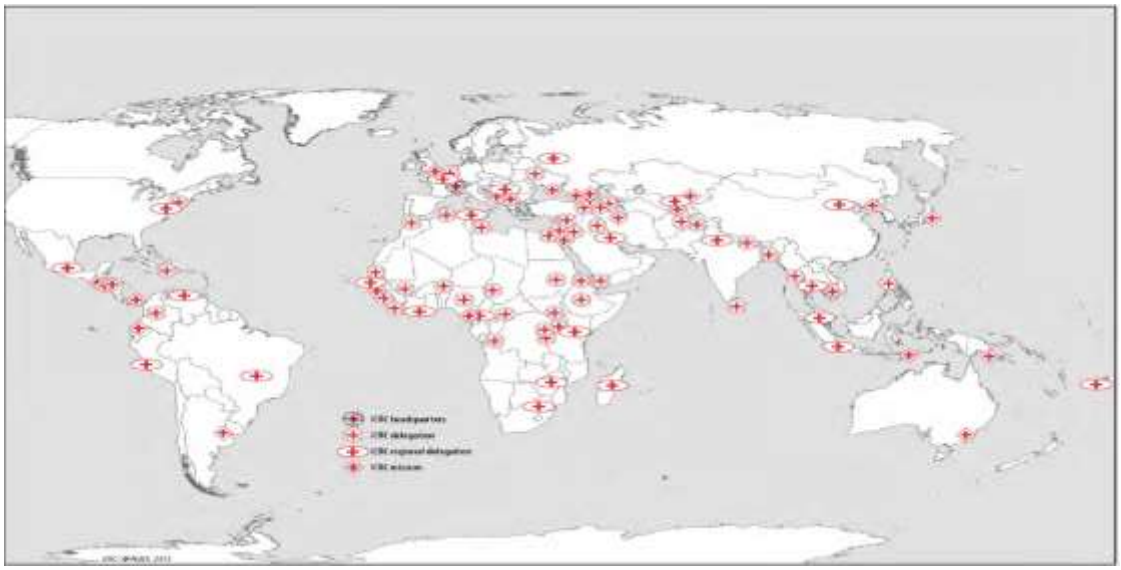

[18] https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/components-movement.htm

خريطة تمثل المقرات الأساسية، المهام والبعثات التابعة للحركة سنة 2015.[19]

تعتمد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تمويلها على التبرعات الممنوحة من طرف الدول الموقعة على اتفاقيتي جنيف، تبرعات الفواعل المجتمعية للدول المستقبلة للجمعيات الوطنية للحركة، الفواعل الخاصة والعامة والمنظمات فوق القومية[20]، وعليه فإنّ موارد الحركة غير مستقرة ومرتبطة بإرادة المانحين، وهو ما يجعلها أسيرة الأهداف السياسية، الإيديولوجية، الأوضاع الاقتصادية الدولية، كما أنها تلتزم أقصى الحيادية وعليه فإنّ دورها في حث الدول الأوروبية وغيرها على تغيير سياساتها تجاه اللاجئين لا يكون بصفة مباشرة وإنما من خلال تحسيس الرأي العام الذي يشكل أكبر ضغط على الحكومات الديموقراطة.

Figures in KCHF	PROGRAMME									
DELEGATION	Protection	Assistance	Prevention	Cooperation with National Societies	General	TOTAL 2015 BUDGET	of which overheads	Total cash	Total kind	Total service
Egypt	616	3,306	1,215	674	150	5,961	364	5,961	-	0
Iran, Islamic Republic of	1,223	1,433	1,545	723	63	4,987	304	4,987	-	-
Iraq	13,437	54,264	7,563	2,420	386	78,071	4,765	77,865	-	206
Israel and the Occupied Territories	17,570	22,299	7,281	3,063	282	50,494	3,082	49,916	-	577
Jordan	3,576	23,900	2,806	1,022	521	31,825	1,942	31,671	-	154
Lebanon	5,707	33,445	2,310	3,400	205	45,067	2,751	45,067	-	0
Syrian Arab Republic	3,945	150,239	2,769	7,065	235	164,253	10,025	164,202	-	51
Yemen	3,874	21,115	2,876	812	221	28,898	1,764	28,838	-	60
Kuwait (regional)	2,011	423	1,875	521	36	4,866	297	4,866	-	-
TOTAL (in KCHF)	**51,957**	**310,425**	**30,241**	**19,700**	**2,099**	**414,421**	***25,293***	***413,373***	**-**	***1,048***

جدول بالميزانية المخصصة من طرف الحركة لمنطقة الشرق الأوسط ومن بينها سوريا مقدرة بالفرنك السويسري، لسنة 2015 [21]

وفي هذا الصدد نشير إلى الجهود المبذولة من طرف منظمات أخرى على غرار أوكسفام[22]، التي تركز على دور الدول الغنية ومن بينها الدول الأوروبية المنضمة إلى

[19] , **ICRC overview of operations 2015**. International Committee of the Red Cross, Geneva, p : 29.

[20]: ibid. P: 27.

[21] ibid. P:34

[22] منظمة خيرية دولية متخصصة في مجال الإغاثة والتنمية، تعمل في 90 بلد مع منظمات محلية شريكة.

اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، على إعادة توطين اللاجئين بنسبة 10% والالتزام بتحمل مسؤولياتها في إطار التوزيع العادل للحصص، كما زودت تقريرها الصادر في 29 مارس 2016، بمعطيات من شأنها التحسيس بتقصير الحكومات اتجاه تعهداتها:

	المصدر	الوعود	الحصص العادلة	النسبة من حصص العادلة
أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية	أستراليا	6727	10557	64%
	النمسا	1900	4009	47%
	بلجيكا	1325	4773	28%
	كندا	38089	15951	239%
	جمهورية التشيك	70	2795	3%
	الدنمارك	390	2601	15%
	فنلندا	1900	2247	85%
	فرنسا	1000	25937	4%
	ألمانيا	41899	36869	114%
	اليونان	0	3085	0%
	أيسلندا	75	118	63%
	أيرلندا	721	1774	41%
	أيطاليا	1400	21519	7%
	اليابان	0	49768	0%
	جمهورية كوريا	0	16650	0%
	اللوكسمبرغ	60	376	16%

جدول يمثل الوعود المقدمة من طرف بعض الدول الأوروبية مقارنة بالحصص العادلة[23]

تحديات عمل فواعل المجتمع المدني:

- يطرح عدد اللاجئين المتزايد انشغالات عديدة للحكومات والمجتمع المدني على حد سواء، نظرا للعمل المستعجل الذي تفرضه ظروف الاستقبال والتي لا تترك المجال لوضع إستراتيجية واضحة ومحددة.
- مخاوف الدول والمجتمع المدني مشتركة تجاه التهديد الذي قد تمثله بعض الفئات اللاجئة أمام تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والاعتداءات المتكررة التي تشهدها العواصم الأوروبية.[24]
- انقسام مواقف الدول الأوروبية وفواعل المجتمع المدني حول أزمة اللاجئين أظهر هشاشة الاتحاد تجاه التهديدات الطارئة.
- تأثير بعض التجاوزات والسلوكيات المنعزلة لبعض اللاجئين على انطباعات السكان المحليين، كتلك الحوادث المسجلة في ألمانيا نهاية سنة 2015.

المحور الثالث: دراسة مقارنة لسياستي ألمانيا وفرنسا تجاه اللاجئين السوريين.

– تجلّي الدّافع الاقتصادي في **سياسة ألمانيا** تجاه اللاجئين السوريين.

بالنسبة لألمانيا، ودون الخوض في الاعتبارات الإنسانية المتمثلة أساسًا في ضغوطات المجتمع المدني المحلي والعالمي، فإنّ أبرز دافعٍ لها من أجل استقبال وقبول عدد كبير من اللاجئين السوريين يتمثل في الدافع الاقتصادي، وذلك يتجلى في نقاطٍ عديدة:

قَدّر فرانك يورغن وايز Frank Jurgen Weise رئيس المكتب الفدرالي الألماني للهجرة واللاجئين عددَ اللاجئين الذين دخلوا ألمانيا عام 2015 هو 500000 لاجئ،

[23] تقرير أوكسفام، إعادة توزيع 10% من اللاجئين، 2016/03/29.

[24] **France terre d'asile**, « **crise des réfugies** » **et déplacement en Europe** : **point sur la situation**. Janvier 2016, sur : www.lafranceterred'asile.org.

أي ما يمثّل نصف إجمالي عدد اللاجئين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي في نفس السّنة، وأغلب هؤلاء اللاجئين من القادمين من سوريا عبر تركيا.

لذلك كانت السلطات الألمانية مجبرةً على زيادة نفقاتها العامة لتغطية متطلبات هؤلاء اللاجئين، فخصصت حوالي 8.3 مليار يورو عام 2015، ومن المتوقع تخصيص حوالي 14.3 مليار يورو عام 2016، ما يشكّل نفقاتٍ إضافية على الحكومة الألمانية تحمّلها.

لكنّ الواقع الاقتصادي يخبر بأنّ الفوائد التي ستجنيها ألمانيا عبر المديين المتوسط والبعيد أكبر من تكاليف استقبالها لعددٍ كبيرٍ من اللاجئين، بل حتى على المستوى القصير كذلك، إذ من المتوقّع أن ترفع هذه النفقات من الطلب المحلي بشكل يرفع كذلك الناتج المحلي الخام لعام 2016 بنسبة تتراوح بين 0.3% إلى 0.5%.[25]

أمّا على المستويين المتوسّط، والبعيد خاصةً، فمن أبرز التحديات التي تواجهها ألمانيا؛ هو التحدي الديمغرافي الذي من المتوقّع أن يؤثر بشكلٍ كبير على القطاع الاقتصادي لألمانيا، باعتبار ألمانيا من أكبر الاقتصاديات في العالم.

ويتجلّى هذا التحدي في الانخفاض المرتقب لعدد السكان مستقبلاً في ألمانيا، ومعدّل الخصوبة المنخفض، إضافةً إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض عدد السكان الذين يمثلون القوة القادرة على العمل في ألمانيا.

ونوضّح في الجدول الآتي توقعات الاتحاد الأوربي على مدى 2060 للواقع الديمغرافي المستقبلي لألمانيا:

[25] **Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas. op. cit. pp. 2, 5.

	2013	2020	2030	2040	2050	2060
عدد السكان بالمليون نسمة	81.3	80.6	79.7	77.7	74.5	70.8
القوة العاملة (15-64 سنة)	66.1	64.0	59.0	56.2	55.5	54.6
عدد كبار السن (أكثر من 65 سنة)	21.0	23.2	28.1	31.2	31.8	32.3
معدّل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	1.40	1.45	1.51	1.56	1.60	1.63

The 2015 Ageing report, European Commission. Brussels: E.C, 2015. p. 310

يوضح الجدول السابق أنه رغم الارتفاع الطفيف المرتقب في معدّل الخصوبة (ارتفاع بـ 0.2 طفل للمرأة الواحدة بين سنتي 2013 و2060)، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الألمانية على غرار الدول الأوروبية الأخرى، لتوقيف النمو الديمغرافي السلبي داخل ألمانيا وأغلب دول الاتحاد الأوروبي؛ إلاّ أنّ الدّراسات المستقبلية تثبت عكس ذلك.

فكما يتضح من خلال الجدول السابق، من المتوقّع أن ينخفض عدد سكان ألمانيا بين سنتي 2013 و2060 بنسبة تقدّر بـ -10.5%، أي بحوالي 11 مليون نسمة، وهو انخفاضٌ كبير، سيضع ألمانيا في المرتبة الثالثة أوروبيا من حيث عدد السكان عام 2060 بعد المملكة المتحدة وفرنسا.[26]

ولكن ما يهمنا أكثر تبيانه من خلال الجدول السابق هو ذلك الانخفاض المعتبر المرتقب للقوة العاملة في ألمانيا بين سنتي 2013 و2060 بـ -11.5%، أي بحوالي

[26] Ibid. p. 5.

12 مليون نسمة، والارتفاع في المقابل الذي ستعرفه فئة كبار السن في آفاق عام 2060 بـ 11.3%، أي بحوالي 11 مليون نسمة.[27]

وعليه يتضح أنّ التحدي الديمغرافي هو تحدي استراتيجي بالنسبة لألمانيا، لذلك من الحلول المقترحة للحفاظ على ديناميكية الاقتصاد الألماني؛ إدماج عدد كبير من المهاجرين واللاجئين في سوق العمل الألمانية، وهذا هو الدّافع الأساسي الذي يدفع ألمانيا لاستقبال عدد كبير من اللاجئين القادمين من سوريا، والذين يتدفّقون بشكلٍ كبير على ألمانيا باعتبارها من أكبر الاقتصاديات في العالم، مما يخلق نوعًا من المصلحة المتبادلة، وعلاقة رابح–رابح بين اللاجئين السوريين والدولة الألمانية.

– تجلّي الدّافع الإنساني في **سياسة فرنسا** تجاه اللاجئين السوريين.

تعتبر الدول المطلة على المتوسط من أكبر الدول استقبالا للاجئين إضافة إلى دول البلقان، غير أنّ هذه الدول غير قادرة على استقبال السيول البشرية الوافدة بمفردها، وعليه وضعت دول الاتحاد الأوروبي منهجا لإعادة توزيع اللاجئين (توزيع إلزامي للحصص) بينها، استنادا إلى معايير متمثلة في: عدد السكان، الناتج المحلي الخام، عدد طالبي اللجوء ونسبة البطالة.

وعليه، تقرر شهر سبتمبر 2015 أن يعاد توزيع 160000 لاجئ من جنسيات سورية، عراقية وإثيوبية، تستقبل فرنسا 24031 لاجئ وألمانيا 31443 لاجئا، غير أن فرنسا لم تستقبل حسب إحصائيات جانفي 2016 إلا 19 لاجئ من بين 272 الذين تم تحويلهم.

رغم أن الموقف الفرنسي لم يكن على نفس القدر من الترحيب مع نظيره الألماني، حيث تدعو فرنسا إلى التفريق بين المهاجرين لأسباب اقتصادية والفارين من الحرب الأهلية السورية، كما يلقى طالبو اللجوء المسيحيون السوريون والعراقيون معاملة خاصة مقارنة بباقي طالبي اللجوء.

[27] **The 2015 Ageing report**, European Commission. Brussels : E.C, 2015. p. 310.

إلا أنّ الأرقام المقدمة من طرف وزارة الخارجية الفرنسية والهادفة إلى توضيح الجهود المبذولة في المجال:

- استقبال فرنسا لعشرة آلاف سوري منذ انفجار الأزمة، سنة 2011، بنسبة رد إيجابي مقدر بستة وتسعين بالمائة من مجمل الطلبات المقدمة، من بينهم 500 لاجئ سوري لأسباب إنسانية من طرف OFPRA الوكالة الفرنسية للاجئين وعديمي الجنسية، 4500 شخص بصفة لاجئ، 5000 سوري حاصل على إقامة طويلة المدى أو بغرض لم شمل أسري وغيرها.[28]

شهدت السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين تعديلا ملحوظا أخرجها من المقاربة الأمنية البحتة، وربما يعزى ذلك لأسباب منها:

- تغير سياسة الدول المانحة التي لم تعد مهتمة بتقديم مساعدات عينية بقدر سعيها إلى تتبنى مشاريع إستراتيجية تفيد ويستفيد منها النازح والمجتمع المضيف،[29]
- الحرص على عدم ظهور فرنسا أقل التزاما من باقي الدول الأوروبية وخاصة الجارة الألمانية، أكبر مستقبل للاجئين السوريين.
- محاولة التمسك بصورة فرنسا العالمية كراعية لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الكونية.[30]

غير أنّ الدور الفرنسي يبقى غير متناسب وحجمها الدولي، كونها طرف من أطراف النزاع السوري مهتم بما هو سياسي وأمني على حساب الجانب الإنساني

[28] http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/refugies_syrie_version_accessible_20160107_cle0d15b1.pdf

[29] مؤتمر لندن: http://arabic.sputniknews.com/interview/20160127/1017243402.html#ixzz45kRybCvt مصلحة **أوروبا فوق مصلحة اللاجئين جورج، علم**.

[30] **السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين :نحو مقاربة أكثر إنسانية؟**. عبد الإله الصالحي، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، نشر في سبتمبر 2015، على موقع: http://www.asharqalarabi.org.uk

المحض، وربما تسعى فرنسا إلى الضغط على النظام السوري من خلال إحراجه أمام الرأي العام العالمي كمتسبب رئيس في الأوضاع الراهنة.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1. السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين: نحو مقاربة أكثر إنسانية؟. عبد الإله الصالحي، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، نشر في سبتمبر 2015، على موقع: http://www.asharqalarabi.org.uk
2. اللاجئون وأوروبا: أزمة القوانين وجبهة الرفض. محمد، عيادي، على موقع http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15
3. المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطة. عبد الغفار، شكر، محمد مورو، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2003.
4. تقرير أوكسفام، إعادة توزيع 10% من اللاجئين، 2016/03/29.

2- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Asylum statistics, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics *Data extracted on 2 March 2016.*
2. Economic challenges and prospects of the refugee influx, Cemal Karakas. European Parliament: European Parliamentary Research Service, December 2015.

3. Economic Impacts of Syrian Refugees, Existing Research Review & Key Takeaways, International Rescue Committee. From www.rescue.org.
4. Global Trends, Forced displacements in 2014, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Geneva: 2015.
5. Gross Domestic Product 2014, World bank, http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf
6. European economy? How will the refugee surge affect the Migration Policy Debates, OECD, n° 8, November 2015.
7. , ICRC overview of operations 2015. International Committee of the Red Cross, Geneva.
8. The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015.
9. The 2015 Ageing report, European Commission. Brussels: E.C, 2015.
10. The refugee surge in Europe: Economic challenges, Shekhar AIYAR & Others, International Monetary Fund, January 2016.
11. The world factbook, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

3- المراجع باللغة الفرنسية:

1. France terre d'asile, « crise des réfugies » et déplacement en Europe : point sur la situation. Janvier 2016, sur : www.lafranceterred'asile.org.

4- مواقع الأنترنت:

1. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/refugies_syrie_version_accessible_20160107_cle0d15b1.pdf
2. https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/components-movement.htm
3. http://arabic.sputniknews.com/interview/20160127/101724 3402.html#ixzz45kRybCvt مؤتمر لندن: مصلحة أوروبا فوق مصلحة اللاجئين جورج، علم.